

الإستراتيجية الإسلامية فى التنمية

د. عبد الحميد الغزالى (*)

١ - طبيعة الاقتصاد الإسلامى :

من الأخطاء الشائعة القول بحيادية على الاقتصاد الوضعى، وبعده عن الاعتبارات القيمة والأخلاقية؛ تأكيداً لصيغته المادية، واهتمامه الأكثر بالأشياء. فالتاريخ يعلمنا أن فكر جميع الأنظمة التى عرفت بها البشرية، وممارساتها العملية، لا بد وأن تتأثر بصورة أو بأخرى بالقيم، ولكن القيم فى الفكر الاقتصادى الرأسمالى، والاشتراكى، تُعد إطاراً خارج ميكانيكية النظام، بينما فى الاقتصاد الإسلامى: تُعد الاعتبارات القيمة أو الأخلاقية متغيراً داخلياً أساساً فى النظام، بل تعتبر القيم الإسلامية المحرك الأساس لفعاليتها، فهو اقتصاد محمل بالقيم وليس - بالقطع - محرراً منها.

فنحن - هنا - أمام اقتصاد دينى، أو دين اقتصادى، أو اقتصاد إنسانى، وليس هذا تلاعباً بالألفاظ، وإنما لتوكيد حقيقته، كون الاقتصاد الإسلامى جزءاً من كل، يتربط ويتفاعل ويتكامل فى تناسق وتوازن مع بقية الأجزاء المكونة للإسلام، من عقائد وأخلاق وعبادات وبقية المعاملات كدين ونظام حياة شامل وكامل، يحكم بضوابط الإسلام، ويسير وفقاً لأحكامه، فهو - بحق - علم البحث عن الأرزاق المقدره وفقاً للضوابط الشرعية؛ ولذلك يطلق عليه: الاقتصاد الدينى Religions Economics، أو الاقتصاد الأخلاقى Ethical Economics، أو الاقتصاد الإنسانى Humanomis.

ومن ثم، يستند هذا العلم فى تحليله على الإنسان الأخلاقى واقعياً، وليس على الرجل الاقتصادى نظرياً كما فى نظرية الاقتصاد الرأسمالى، أو الترس الاجتماعى

(*) الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة.

أيديولوجيا كما في النظام الاشتراكي، وعليه يقوم الاقتصاد الإسلامي على ركيزة أخلاقية واضحة، تهدف إلى الاهتمام الأكثر بالناس.

٢ - خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي :

نقرأ - كاقصاديين - في بعض كتابات التنمية الاقتصادية القول أن الدول الإسلامية تقع في مجموعة الدول المتخلفة اقتصادياً، وهذا حق وله أسبابه، ولكنه بالقطع لا يمثل كل الحقيقة .. ثم يستطرد أصحاب هذا الرأي؛ قفزاً إلى نتائج غير مبررة، قائلين إن هذا الوضع يرجع جزئياً - وكان الموضوعية العلمية تطبق من قبلهم بصرامة وانضباط - إلى بعض المبادئ والقيم والسلوكيات التي ينطوي عليها الإسلام.

هذا النظام الذي طُبق خلال الثلاثة قرون الأولى من التاريخ الإسلامي، كان يعدّ تجربة فريدة من حيث أبعادها المختلفة ونتائجها المحققة، إذ أثبت التطبيق أنه نظام علمي النظرة، إنمائي التوجه، عالمي المحتوى، منفتح الفكر، ديناميكي الحركة، كفء الأداء، مبهر الإنجاز.

فالإسلام لم يقدم ديناً فقط، وإنما وضع نظاماً واقعياً شاملاً، يضبط حركة حياة كاملة على أساس متين وواضح من الكتاب والسنة.

فنحن متخلفون فعلاً .. لا لأننا مسلمون، ولكن لأننا - في حقيقة الأمر - غير مسلمين، أو مسلمون اسماً .. تركنا الإسلام، وبالتالي تخلفنا، أصبحنا في واقع الأمر دولاً أو دويلات بلا هوية، راحت تتخبط بين الأنظمة الوضعية ذات المرتكزات والمعتقدات الغربية عنا، على مستوى الفرد والمجتمع، وبالتالي كنا، وما زلنا، مستعمرين، أو مستخرين ومستغلين وتابعين، ومن ثم، كان الانخفاض المستمر في الأداء الاقتصادي - وفي النهاية - التخلف الذي نعيشه.

فبالأنظمة المطبقة في الدول الإسلامية، إذا جاز لنا أن نطلق عليها مصطلح

"أنظمة"، لا تمت فى الواقع بصلة إلى النظام الاقتصادى الإسلامى، وهذا هو السبب الرئيس لتخلفنا.

فالنظام الإسلامى - بمفاهيمه ومدركاته، وثوابته ومتغيراته، وتوازناته ومحر كاته، وحر يته وقيوده، وضوابطه وأحكامه، وقيم يته وماد يته، وتراث يته وتقدم يته، وكفاءته وعدالته، وديموم ية صلاحه وإجازاته مكاناً وزماناً - تتمثل غايته فى عبادة الخالق تبارك وتعالى بالمعنى الواسع، والذى يشمل فرض إعمار الأرض؛ تحقيقاً للحياة الطيبة الكريمة، أى توفير تمام الكفاية لكل فرد يعيش فى كنفه.

ولتحقيق هذه الغاية، جمع النظام فى تناغم فطرى وتوازن واقعى دقيق بين الروح والمادة، وبين الشعائر والشرائع، وبين الفرد والجماعة وبين الآخرة والأولى، وحقق التناسق الفعلى بين هذه العناصر، مؤكداً تكاملها لا تنافرها فى عدالة واعتدال، ومحدداً أدوار العمل، وواضعاً الضوابط الحاكمة للأداء؛ لمنع كل الممارسات الخاطئة خلقاً، والمعوقة فعلاً لعملية الاستخدام الأشمل والأكفأ للموارد فى حدود الاستطاعة، وإذا ما حدثت انحرافات، ويمكن واقعياً أن تحدث، فإنها بالقطع وقتية، يصححها الناظم آنياً وذاتياً من خلال رقابة ذاتية متيقظة على الأداء على كافة المستويات، ومن خلال توجيه من الدولة عن طريق دورها المالى والاقتصادى من ناحية، وعن طريق أداء الحسبة من ناحية أخرى، ومن خلال نظام وعقاب محدد يمتد من هذه الحياة إلى الحياة الأخرى من ناحية ثالثة.

وعليه، أقام هذا النظام مجتمع المنتجين المتقدمين، وحقق - فعلاً وعملاً - تمام الكفاية لأفراده جميعاً، مسلمين وغير مسلمين.

وفى مقابل هذا النظام الذى عرفته البشرية من خلال خالقها، عرفت - وضعياً - بعد تجارب طويلة عبر تاريخها نظامين رأسماليين وماديين، الأول يتسم بمادية

رأسماليته من نوع خاص، وهي رأسمالية الطبقة، والثاني يتصف بمادية رأسمالية من نوع خاص أيضاً، وهي رأسمالية الدولة، ومن هنا، عانى كل من النظامين من درجة حادة نسبياً مما جاء أصلاً لمعالجته، وهو الظلم بصورتيه: السياسية والاقتصادية، أى: القهر والاستغلال؛ ولهذا جاءت المحاولات التصحيحية البرجماتية أو الذرائعية لمحاولة التخفيف من حدة هذا الظلم.

وكانت النتيجة تخبط واضح على المستوى الكلى فى النظام الأول (المغربى)، وتخبط فادح على مستوى الوحدة الإنتاجية فى النظام الثانى (الشرقى)، مما أفرز معايير كفاءة رديئة نسبياً، ومعايير قيمة مهملة أو ضعيفة نسبياً، مع اختلاف فى الدرجة فى الحالتين... ولتزايد درجة الرداءة والإهمال فى الحالة الثانية، وانهار النظام الشرقى أمام أعيننا، فى جل الدول التى أخذت به، وما زال النظام الغربى يعانى من اختلال هيكلى فريد من نوعه، يتمثل فى ازدواجية المشكلة الاقتصادية من تضخم وكساد فى الوقت نفسه، وما ظاهرة العولة إلا محاولة أخيرة، ولا أقول يائسة، لمعالجة هذا الاختلال.

٣ - شروط الاستراتيجية الإسلامية فى التنمية:

بصفة عامة، يمكن القول إن القهر والاستغلال كانا يمثلان الأسباب الجوهرية، أو التربة الخصبة التى نبتت منها الأسباب التفصيلية المسئولة عن مشكلة التخلف، وإن استمرارها من الداخل والخارج، أدى إلى فشل مناهج أو استراتيجيات التنمية الوجودية، والتى ركزت فقط على معالجة غيرهما من الأسباب، من خلال توجهات وآليات مادية واضحة.

ومن ثم، استمرت المشكلة وزادت حدتها خلال الزمن، فكانت - ومازالت - فى واقع الأمر تنمية للتخلف، وتفرخ عن هذا الوضع كنتيجة طبيعية له، وكتفصيل لجملة

العديد من المشكلات التي تطحن الآن الإنسان وتهدد كرامته، وتبدد قدراته وجهوده الإبداعية، فيعجز بالتالي عن القيام بمسئولية إعمار الأرض، أي: إحداث التنمية.

وفى هذا الصدد، يمكننا أن نقطع بثقة واطمئنان، بأن مسببات التخلف تعد - جملة وتفصيلاً - غريبة عن الاقتصاد الإسلامي فكراً وتنظيماً.. أي: كما هو مفهوم وكما هو مطبق فعلاً، وأن التوجه الإنمائي سمة أساسية لصيقة بفكره وواقعه.

فالاقتصاد الإسلامي يؤكد محاربة الفقر عملاً، ويذمه فكراً، لدرجة أن رسول الله ﷺ تعوّد منه وعادله بالكفر، ولذا عمل هذا الاقتصاد على معالجته جذرياً واستئصال آثاره، فجعل العمل جزءاً أصيلاً من العبادة، والتكافل الاجتماعي أصلاً من أصوله الثابتة؛ تحقيقاً لتمام الكفاية، أي: حد الغنى.

وفى ذلك يقول الأصوليون: إن البناء على المقاصد الأصلية يصير تصرفات المكلف كلها عبادات، كانت من قبيل العبادات أو العادات.. فالعبادة هي التي خلق من أجلها الإنسان لم يكن سبيلها - إسلامياً - الرهبة والتبتل، والانقطاع عن الدنيا، وإنما سبيلها تحقيق إرادة الله سبحانه في كونه، عن طريق العمل في إعمار هذا الكون، وعليه، فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فريضة دينية دائمة ومستمرة حتى قيام الساعة.

ويتطلب إحداث التنمية المستدامة والنشودة أولاً وقبل كل شئ تطهير الحياة الاقتصادية من كافة أشكال الظلم، وبالتالي تهيئة المناخ المناسب، لكي يتعامل الناس تعاملًا إعمارياً فاعلاً مع الأشياء.

فبديهى أن الإنسان هو المحرك الأساس للنشاط الاقتصادي، وهو - بالقطع - الكائن الحى المستول عن مستوى الأداء، والإنسان المظلوم أي: المقهور والمستغل كل لا يقدر حقيقة على شئ، ومن ثم إذا لم يرفع هذا الظلم، ومهما كانت طبيعة الموارد المالية

من حيث الوفرة والتنوع والجودة، لا يمكن لأى شئ ذى قيمة أن يتحقق، ولا يمكن لأية قوة دافعة أو استراتيجية أن تعمل بكفاءة مناسبة، سواء أكانت هذه القوة هي اليد الخفية للحافز المادى، أم اليد المرئية الباطشة للدولة، وسواء أكانت الاستراتيجية هي الدفعة القوية من الاستثمار، أم الجهد الحساس المطلوب من التكوين الرأسمالى، أو غيرها.

وعليه، فيأتى الإسلام - كدين ونظام حياة - لإخراج البشرية مرة أخرى - كما أخرجها من قبل - من ظلمات جاهلية تعيشها، ومن تخبط حياة ضنك تحياها، فجاء المنهج الإسلامى للتنمية ليعيد - كشرعة - الأشياء فى المجتمع الإنسانى إلى فطرتها، وليرد - كمنهاج - قضية التنمية إلى عمادها، وهو: الإنسان.. فالإنسان وفقاً لهذا المنهج، هو أهم وأسمى ما فى الوجود، ومن ثم، فهو بحق الوسيلة الرئيسة والغاية النهائية لعملية التنمية.

ولكى يحقق الإنسان فريضة التنمية المستدامة، اشترط المنهج الإسلامى أن يعمل فى إطار من الأخلاقيات الإسلامية، وأن يكون حقيقة محرراً من القهر والاستغلال، أى: من الظلم بشتى صورته، فهو الإنسان المحترم لذاتيته، والمكرم لآدميته، الذى ينعم عملاً بالحرية والعدل، وبدون تحقيق هذين المطلبين، بسبب البعد عن شرع الله، لن يتحقق المشروع الإنسانى الممكن فى إعمار الأرض.. ولن يتمكن الإنسان من القيام بتبعة تنفيذ هذا المشروع، ومن ثم يظل التخلف قائماً، وتظل المعيشة الضنك جائمة على عقول وحقول البشر.

ولكى يحقق هذا المنهج مطلب الحرية، كان مدخله الفكرى هو المدخل العقدى الإيمانى، وهو: التوحيد.. توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية أو توحيد الشعائر وتوحيد الشرائع، ومقتضى التوحيد العبادة، وهى بدورها غاية الخلق، وإقرار العبودية

الخالصة لله سبحانه هو أشرف تكريم للإنسان، لأنه إخراج له من عبادة العباد إلى عبادة الله وحده، ومن ثم، بالتوحيد يرفع الإنسان إلى شرف العبودية لله ويحرر نهائياً وتاماً من كل عبودية لغيره تبارك وتعالى، ولكى تكون الحرية حقيقية على أرض الواقع، تتعمق فى وجدان الإنسان، وتتجسد فى سلوكه، ولكى يتحقق إعمار الإنسان كشرط مسبق لإعمار الأرض، وتأسيساً على توحيد الذات والأسماء والصفات، خص الخالق تبارك وتعالى لذاته العلية همين يشغلان الجنس البشرى، هما: الرزق، والعمر.. فأطعم الإنسان من جوع وآمنه من خوف، ضامناً رزقه ومحددأً أجله، ومن ثم تحقق للإنسان عملاً وواقعاً مطلب الحرية.

ويتأسس مطلب العدل على حقيقة إيمانية مؤداها: أن المال مال الله، ونحن مستخلفون فيه، وتعنى تبعة الاستخلاف: التمكين من المال، تمكين استعمال أو ملكية انتفاع، والعمل الصالح على تثميته خلال الزمن حتى قيام الساعة، وأداء حقوقه لمالكة الأصلي وللمجتمع فى صورة الصدقات المفروضة والصدقات التطوعية والكفارات وغيرها من النفقات؛ تحقيقاً لعدالة التصرف فيه وإقامة التكافل الاجتماعى، وضماناً لأكفاً استخدام ممكن له خلال الزمن.

وهنا يؤكد المنهج أن الطريق السوى العادل لنماء المال هو طريق الاشتراك الفعلى فى النشاط الاقتصادى، فلا يوجد كسب طيب بدون عرق وجهد ومخاطرة، ومن ثم جاء الإسلام ومنهجه فى التنمية حرباً جادة ومستمرة وناجحة على كل صور الظلم الاقتصادى، أى الاستغلال، من خلال تحريم صريح وقاطع: للربا والغرر، والاحتكار والاكتناز، والإسراف والتقتير، والتطفيف والبخس، والغش والتدليس والنجش، والرشوة والمحسوبية.. وكل صور أكل أموال الناس بالباطل، وكل صور الممارسات الخاطئة فى النشاط الاقتصادى إنتاجاً وتوزيعاً واستهلاكاً.

وبتحقيق شروط المناخ المناسب لقيام الإنسان بتبعية إعمار الأرض، وعلى رأسها الحرية والعدل، كانت الخطوة التالية في المنهج الإسلامي هي حض الإنسان على أن يتعامل مع الأدبيات الإنمائية وتقنيات التنمية الفكرية بفكر منفتح تماماً، على أساس أن الأصل في الأشياء الإباحة، وأن الحكمة - بشروطها الشرعية - ضالة المؤمن، بما يتفق وظروف الاقتصاد والمجتمع، وبما يضمن التعامل الكفء والفاعل مع الأشياء؛ تحقيقاً لهدف إعمار الأرض وتقديم المجتمع.

والله الموفق...